

# إضرابات أمون والعامرية تكشف فشل الحكومة في تحقيق عدالة الأجور وأكذوبة الحد الأدنى



الاثنين 4 مايو 2026 03:30 م

كشفت احتجاجات عمالية في القليوبية والإسكندرية عن اتساع أزمة الأجور في مصر، بعدما أضرب نحو 3000 عامل في شركة أمون للأدوية بمدينة العبور، واحتج عمال مصر العامرية للغزل والنسيج بسبب الرواتب والحوافز، فانتقلت مطالب الحد الأدنى للأجور من الملفات النقابية إلى ساحات الإنتاج

تضع هذه الإضرابات الحكومة أمام مسؤولية مباشرة لأنها تركت العامل المنتج بين أرباح شركات بالمليارات ورواتب لا تكفي الطعام والسكن والمواصلات، بينما تحولت مناسبة عيد العمال في الأول من مايو إلى مرآة لغضب اجتماعي لا تعالجه بيانات الاحتفال ولا وعود الإدارات المؤجلة

## أمون للأدوية بين مبيعات المليارات ورواتب دون الحد الأدنى

بداية فجر إضراب عمال شركة أمون للأدوية في مدينة العبور أزمة الأجور داخل قطاع يفترض أنه من أكثر القطاعات ربحية، إذ طالب العمال بزيادة الرواتب وصرف الأرباح المتأخرة ودمج العاملين تحت مظلة الشركة مباشرة، بعد سنوات من الوعود غير المنفذة

ثم كشفت مطالب العمال حجم الفجوة بين الإنتاج والدخل، بعدما تحدثوا عن مبيعات تقترب من 10 مليارات جنيه دون انعكاس حقيقي على رواتبهم، بينما ظل دخل عدد منهم دون نصف الحد الأدنى للأجور البالغ 7000 جنيه، ما جعل الإضراب نتيجة طبيعية لا قرارا مفاجئا

في هذا السياق يقرأ الحقوقي العمالي كمال عباس، من موقعه الطويل في الدفاع عن حرية التنظيم النقابي، هذه الوقائع باعتبارها نتيجة مباشرة لغياب التفاوض الجاد داخل مواقع العمل، لأن العامل لا يلجأ إلى الإضراب إلا بعدما تفشل القنوات المؤسسية في حماية حقه الأساسي في أجر عادل

كذلك أظهر اتفاق إنهاء إضراب أمون بعد 8 أيام أن الإدارة اختارت تهدئة مؤقتة عبر وعد بصرف مكافأة في يونيو، بينما بقيت الملفات الأساسية معلقة، وعلى رأسها رفع الأجور والتعيينات ووقف التهديدات، ما يعني أن أصل الأزمة انتقل إلى موعد جديد بدلا من حل واضح

بناء على ذلك لا تبدو شركة أمون حالة منفصلة عن سوق العمل المصري، لأن الملكية والاستحوادات وتوسع الأرباح لم يصنعوا ضمانات للعاملين، بل كشفوا أن الحكومة تمنح المستثمرين بيئة ربح واسعة ولا تفرض عليهم التزاما صارما بالحد الأدنى والأرباح العادلة

## العامرية للغزل تعيد سؤال عدالة الأجور في المصانع القديمة

لاحقا انتقلت عدوى الاحتجاج إلى شركة مصر العامرية للغزل والنسيج في الإسكندرية، حيث دخل عمال قسم التجهيز في إضراب احتجاجا على سياسات تمييزية في الأجور والحوافز، بعدما حصل أصحاب مؤهلات على زيادات أكبر بينما تلقى عمال آخرون مبالغ محدودة لا تواجه الأسعار

بعد ذلك طالب العمال بوقف الاستقطاعات المالية وتحسين الأجور وتطبيق معايير أكثر عدلا في توزيع الحوافز، لأن ربط الزيادة بالمؤهل وحده تجاهل طبيعة العمل الفعلي داخل خطوط الإنتاج، وحول الخبرة والجهد اليومي إلى قيمة هامشية أمام قرارات إدارية ضيقة

من جانبها تربط القيادة العمالية فاطمة رمضان بين هذه الاحتجاجات وبين انهيار قدرة الأجر على تغطية الاحتياجات الأساسية، إذ تؤكد خبرتها النقابية أن العدالة داخل المصنع تبدأ من أجر يكفي العامل لا من مكافآت موسمية أو زيادات مجتزأة تعيد إنتاج الغضب كل عام

وعليه جاء تعليق إضراب العامرية بعد وعود إدارية بتنفيذ مطالب العمال في الشهر التالي كحل مؤقت أيضا، لأن التجارب السابقة داخل شركات الغزل والنسيج أظهرت أن الوعود غير المكتوبة لا تصمد كثيرا أمام ميزانيات الإدارات ولا أمام ضعف الرقابة الحكومية

في المقابل تكشف هذه الواقعة أن أزمة الأجور لم تعد محصورة في شركات خاصة أو شركات مملوكة لرؤوس أموال خارجية، بل تضرب صناعات قديمة يفترض أنها تحمل تاريخا عماليا وتنظيميا، ما يؤكد أن الخلل أوسع من نزاع داخل مصنع واحد

### تهديد العمل النقابي يفتح أزمة سياسية قبل الانتخابات

بالتوازي تثير الإضرابات الأخيرة مخاوف واسعة حول مستقبل العمل النقابي في مصر، لأن العمال يخوضون مطالبهم الأساسية بينما تستعد التنظيمات المهنية والعمالية لاستحقاقات انتخابية مقبلة، في ظل بيئة تضغط على الحركة المستقلة وتدفع الغضب خارج المسارات التمثيلية الطبيعية

لذلك تبدو تهديدات العمال أو تأجيل حقوقهم مسارا خطيرا على الاستقرار داخل القطاعات المنتجة، لأن كل تأخير في تسوية الأجور يصنع شعورا أعمق بأن المؤسسات الوسيطة لا تملك أدوات انتزاع الحق، وأن الدولة تسمح للإدارات بالتحكم في لقمة العامل

في هذا الموضوع يشدد المحامي الحقوقي خالد علي، المعروف بدفاعه عن قضايا العمل والعدالة الاجتماعية، على أن حماية الأجر لا تنفصل عن حق التنظيم والتفاوضي، لأن العامل الذي يخاف من العقاب أو الفصل لا يستطيع التفاوض بندية أمام شركة تحقق أرباحا ضخمة

فضلا عن ذلك تؤكد وقائع أمون والعامرية أن الحد الأدنى للأجور فقد جزءا كبيرا من أثره عندما تركت الحكومة مساحات واسعة للتلاعب والتأجيل والاستثناء، بينما واصلت الأسعار الصعود وأصبح دخل الأسرة العاملة عاجزا عن ملاحقة أسعار الغذاء والمواصلات والإيجار والعلاج

ومن ثم تتحمل الحكومة مسؤولية سياسية واضحة لأنها تتعامل مع أزمة الأجور باعتبارها ملفا إداريا بين عامل وصاحب عمل، بينما تثبت الاحتجاجات أن القضية تمس توزيع الثروة داخل الاقتصاد كله، وتكشف انحيازها عمليا لمن يملك رأس المال على حساب من ينتج

إضافة إلى ذلك لا يمكن فصل الغليان العمالي عن تآكل القوة الشرائية للجنه، لأن الراتب الذي كان يكفي جزءا من الاحتياجات قبل سنوات صار اليوم عاجزا عن أساسيات يومية، ومع ذلك تواصل الحكومة خطابها عن الاستثمار دون إلزام واضح بحماية العامل داخل موقع الإنتاج

في النهاية تؤكد إضرابات أمون والعامرية أن عيد العمال لم يعد مناسبة للصور الرسمية، بل صار موعدا لكشف الفجوة بين شعارات الدولة وواقع حياة العمال، وإذا لم تفرض الحكومة أجرا عادلا ورقابة جديّة وحقا نقابيا آمنا فإن موجة الاحتجاج ستعود من خطوط الإنتاج نفسها